

## ناصر محسن المعاضيدي

بغداد



كانت اشتراكية ماركس تنادي بثورة البروليتاريا الدولية، التي لها نفس المصالح في كل مكان ، ضد تعسف الرجوازية الدولية. ولكن لما كان من الضروري لبدء هذا الصراع، أن يتم نظام التصنيع تطوره الراسمالي من خلال مروره بكل مراحل هذا التطور، فإن معتقني هذا المذهب قسموا البلدان الصناعية إلى بلدان أكثر وائل تطورا مما جعل إخفاء الحوافز العاطفية والقومية الاقتصادية مشيرا إلى أن المشاكل الدستورية ليست مسائل القانونية، وإنما هي مسائل تبحث فيمن يملك القوة ، وكان هدفه من ذلك هو تحقيق التعاون بين العمال والرجوازية الليبرالية.

وصف ماركس أفكار لاسال بالإنشيدل وكلامه الموجه نحو الليبراليين بأنه بيدهيات وكان ماركس يثق على العموم موقفا ناقدا ومتشككا في اندفاعات وطروحات لاسال على الرغم من العلاقات الحميمة التي نشأت وتكونت بينهما. اصدر لاسال مؤلفه (منهج العمال) واتهم بسببه بإثارة الكراهية من قبل السلطة وعلى رأسها بسمارك Bismark الذي كان يعمل جعل ألمانيا قوية وموحدة وقدم إلى المحاكمة وفي دفاعه اشاد بالطبقة العاملة وتمكن بفضل مساهمة العمال من تكوين الحزب السياسي تحت اسم الاتحاد العام للعمال الألمان. وقد نبه لاسال إلى ضرورة قيام الدولة بالاهتمام بشؤون الطبقة العاملة من خلال انشاء جمعيات العمال المنتخبة واقتراح لتمويل هذا المشروع، أن تمنح الدولة حق الانتخاب للجميع، وأن يصوت العمال بعد ذلك إلى جانب القروض المطلوبة، وكان لاسال يختلف اختلافا واضحا مع ماركس وإنجلز في النظرة إلى الدولة، إذ لم يكن يؤمن بأنها مجرد أداة في يد الطبقة المسيطرة، وإنما ليست مرغوية فيها لذاتها، بل كان يؤمن بان الدولة هي توحيد للأفراد

دفع ضرائب على الطعام ورسوم الكحول وغير ذلك مما يشكل الجزء الأكبر من نفقات الحكومة اما مطالبه الاقتصادي فقد تضمن دعوة صريحة لتدخل الدولة، واخذ يهاجم ميبدأ الحرية وبخاصة من حيث تحديده وظيفية الدولة ومفهومها، وقدم لاسال نفسه إلى العمال كقائد من قادة حركة المطالبين بتصميم حق الانتخاب، وتحدث إلى الليبراليين بلغة الديناميات الماركسية الاجتماعية مشيرا إلى أن المشاكل الدستورية ليست مسائل القانونية، وإنما هي مسائل تبحث فيمن يملك القوة ، وكان هدفه من ذلك هو تحقيق التعاون بين العمال والرجوازية الليبرالية.

وفي مطلب اقتصادي هو تاليف جمعيات تعاونية تساعدها الدولة لغرض حماية العمال من تدني الأجر إلى المستوى الذي يقترضه قانون الأجر الحديدى، فجاء قانون 1848 الذي قضى باعطاء حق التصويت في الانتخاب لجميع الذكور البالغين ترجمة عملية للمطلب السياسي، غير أن هذا القانون تحول في عام 1849 إلى قانون يمنح حق الانتخاب إلى ثلاث طوائف تدرج طبقا وبذلك تؤيده من ضرائب مباشرة، وبك حزم العمال وأفراد الطبقة البرجوازية المسيطرة من هذا الحق تقريبا، بينما استمر استغلالهم بشكل غير مباشر في

داخل كل اخلاقي يمكن من خلاله ضمان ، قدر من التعليم والقوة والحرية، لا يمكن وصول هؤلاء إليها، لو تفرقوا إلى مجرد ارتباطات فردية، ولم يكن يعترض حتى على النظام المذهي في ذاته. إذا كان يمثل هذه الدولة (الأخلاقيـة). أن لاسال في اشتراكته أراد أن يعيد إليها فكرة الحب الأخوي، التي لقي ماركس بها بعيدا ، وعبر لاسال عن فكره بقوله (ان من بنادي بفكرة دولة العمال كمبدأ للمجتمع... لا يمكن أن يهدف إلى اطلاق هذه الصحة التي توفيق والمصالحة اللذين يضممان المجتمع كله تحت جناحيهما... انها لا يمكن أن تكون الا صيحة حب منذ اللحظة الأولى التي تتخلق فيها من قلب الشعب، والصادقة للشعب، وان تستمر بسبب محتواها في ان تظل في أساسها صيحة للحب، حتى حين يكون لها رنين صيحة الحرب.

### حرية الأفراد

يقول لاسال انه لا يجوز أن يتحدد عمل الدول بحماية حرية الأفراد وملكيتهم فقط، لأن الحماية والحرية والملكية امر منطقي ومقبول إذ كان الناس جميعا متساويين في قوتهم وذكائهم وفروثهم وثقافتهم ونظرا لعدم وجود مثل هذا التساوي فان تحديد عمل الدولة بهذه الوظيفة يعني خضوع الضعيف لاستبداد القوي، وهذا ليس هدف وجود الدولة، فالفهم الصحيح للدولة يدرك معرفة أن كل تاريخ الإنسان كان نضالا من أجل التحرر من الظلم مهما كان شكله واما كان مصدره، وفي سبيل تجنب الشقاء والجهل والفقر والضعف وغيرها من القيود التي فرضتها الطبيعة على الإنسان وأحاطته بها، لا بد من تضامن البشر واتحادهم، والدولة هي الوسيلة الوحيدة لهذا التضامن وهو هدفها الواقعي وسبب وجودها، وفي ضوء ذلك ينبغي أن تتعهن وظائفها وأدوارها ، اما اقتصار وظيفة

# الشرق الأوسط وفرنسا

## محمود الفلاحي

بغداد



ارتباطاتها واللوبي منظمة تضم مجموعة من الأشخاص ذات مصالح مشتركة واهداف مشتركة تعارض نشاطا تجاريا او نقابيا او اجتماعيا بقصد التأثير في تصرفات الحكومة او سوقها او في اصدار التشريعات لصالح تلك الأخصاف لغرض تصديق الضغوط للجماعة ويستخدّم هذا التعبير في النظم البرلمانية الغربية.

**جماعة الضغط** وهي منظمة لها نوعي في نشاطها قد يكون سياسي او نقابي او مهني او اقتصادي او انساني او اجتماعي إذ جماعة الضغط في فرنسا لها دور مهم في تأثير على القرار السياسي في الإدارة الفرنسية خاصة قبل 1958 لأن حركة التحرر الوطني التي كانت في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي استغل هذا الموضوع من أجل تاييد لصالح إسرائيل لأن سياسة الدول العربية خاصة العراق ومصر تاييد الثورة الجزائرية علما أن الحكومة العراقية قد خصصت مبلغ مليوني دينار عراقي في ميزانية الدولة دعما للثورة الجزائرية الامر الذي جعل اللوبي الصهيوني لوبيا حقيقيا يتمتع بإمكانات مالية ضخمة وتجربة طويلة في البلاد حيث كانت تنشط المنظمات الصهيونية منذ القرن العشرين وذلك لتوطيد العلاقة بين الحزب الاشتراكي الحاكم في فرنسا لانتعاش عدد من اليهود الصهاينة في هذا الحزب عندما كان يرأسه الصهيوني

### صنع قرار

ودفع حركة السياسة الخارجة او الداخلية لصنع القرار بالاتجاه الذي يتماشى مع ألقاياتها

# إشتراكية الدولة.. ما الذي بقي منها؟

الدولة على حماية الحرية والملكية الطابع وغير ذلك مما يشكل الجزء الأكبر من نفقات الحكومة اما مطالبه الاقتصادي فقد تضمن دعوة صريحة لتدخل الدولة، واخذ يهاجم ميبدأ الحرية وبخاصة من حيث تحديده وظيفية الدولة ومفهومها، وقدم لاسال نفسه إلى العمال كقائد من قادة حركة المطالبين بتصميم حق الانتخاب، وتحدث إلى الليبراليين بلغة الديناميات الماركسية الاجتماعية مشيرا إلى أن المشاكل الدستورية ليست مسائل القانونية، وإنما هي مسائل تبحث فيمن يملك القوة ، وكان هدفه من ذلك هو تحقيق التعاون بين العمال والرجوازية الليبرالية.

وصف ماركس أفكار لاسال بالإنشيدل وكلامه الموجه نحو الليبراليين بأنه بيدهيات وكان ماركس يثق على العموم موقفا ناقدا ومتشككا في اندفاعات وطروحات لاسال على الرغم من العلاقات الحميمة التي نشأت وتكونت بينهما. اصدر لاسال مؤلفه (منهج العمال) واتهم بسببه بإثارة الكراهية من قبل السلطة وعلى رأسها بسمارك Bismark الذي كان يعمل جعل ألمانيا قوية وموحدة وقدم إلى المحاكمة وفي دفاعه اشاد بالطبقة العاملة وتمكن بفضل مساهمة العمال من تكوين الحزب السياسي تحت اسم الاتحاد العام للعمال الألمان. وقد نبه لاسال إلى ضرورة قيام الدولة بالاهتمام بشؤون الطبقة العاملة من خلال انشاء جمعيات العمال المنتخبة واقتراح لتمويل هذا المشروع، أن تمنح الدولة حق الانتخاب للجميع، وأن يصوت العمال بعد ذلك إلى جانب القروض المطلوبة، وكان لاسال يختلف اختلافا واضحا مع ماركس وإنجلز في النظرة إلى الدولة، إذ لم يكن يؤمن بأنها مجرد أداة في يد الطبقة المسيطرة، وإنما ليست مرغوية فيها لذاتها، بل كان يؤمن بان الدولة هي توحيد للأفراد

دفع ضرائب على الطعام ورسوم الكحول وغير ذلك مما يشكل الجزء الأكبر من نفقات الحكومة اما مطالبه الاقتصادي فقد تضمن دعوة صريحة لتدخل الدولة، واخذ يهاجم ميبدأ الحرية وبخاصة من حيث تحديده وظيفية الدولة ومفهومها، وقدم لاسال نفسه إلى العمال كقائد من قادة حركة المطالبين بتصميم حق الانتخاب، وتحدث إلى الليبراليين بلغة الديناميات الماركسية الاجتماعية مشيرا إلى أن المشاكل الدستورية ليست مسائل القانونية، وإنما هي مسائل تبحث فيمن يملك القوة ، وكان هدفه من ذلك هو تحقيق التعاون بين العمال والرجوازية الليبرالية.

وظيفة الأفراد. وكان ما في الأمر هو أن توسيع نطاق وظائف الدولة إلى أقصى حد ممكن يجب أن ينتهي عند الحدود التي يؤدي تجاوزها إلى عرقلة نمو الاقتصاد والرشاء وفي ضوء هذا الفهم تتحدد مواقف اشتراكية الدولة تجاه الإنتاج والتوزيع ، فمن حيث الإنتاج يمكن للدولة ادارة المشروعات مباشرة ومراقبة المشروعات الفردية وعليها القيام بالمشروعات في أية صناعة تتطلب المصلحة العامة بانشائها او المحافظة عليها او في بحاجة إلى ادارة واحدة في البلاد ولكن وحدتها تؤدي إلى خلق الاحتكارات وتهدد مصالح المستهلك ، أما من حيث التوزيع فإن اشتراكية الدولة تعترف بحق المنظم بالأرباح وبحق أصحاب رؤوس الأموال بالفائدة ، وترى ضرورة وجود تكافئ تعادل بين الأرباح بشكل يمنع المغالاة، لا سيما عندما تكون ناجمة عن ظروف واوزاع اقتصادية لا يبدل المنظم جهدا في الحصول عليها ، وفيما يتعلق بالأجور فإنها ترى ضرورة تحديدها عند المستوى اللائق بالإنسان ، وترى اشتراكية الدولة في هذا المضمار أن هذه المبادئ العادلة كفيلة بحماية ما ينتج عن المناقشة من تراكم أعباء للثروات في يد عدد محدود من الأفراد وتشكل القاعدة الأخلاقية للتوزيع بما يتلاءم مع شعور البشر في كل زمان ومكان ، وتتمثل الضريبة وسيلة الدولة في تطبيق هذه القاعدة فالضرائب التصاعدية تمنع المغالاة في تراكم الأموال والثروات، كما تضمن الدولة من خلال استخدامها لصحيفة الضرائب من تحسين ورفع مستوى حياة العمال والفقراء على حساب الأغنياء ، وقد وجدت اشتراكية الدولة تطبيقات عملية لها تمثلت بقوانين التأمين

والصالح. وتتنقسم الأحزاب السياسية فيها إلى مجموعتين يسارية ويمينية وهذه الأحزاب ليست كثيرة العدد فحسب بل فيها أحزاب الموظفين أكثر مما فيها أحزاب جماهيرية وان هذه الأحزاب لها تاثير في الراي العام الفرنسي وان تاثيرها كبير في الانتخابات وان تاثيرها يمتد إلى شتى منظمات نقابية ومهنية وعائلية وتربوية أو ثقافية لها في غالب الاحيان صوت مؤثر على الأحزاب وتبني مواقف مشتركة أو موحدة وهكذا فان النظام السياسي الفرنسي يتسم بتعدد الأحزاب الامر الذي يجعل اتخاذ القرارات معقدة نسبيا لاسميا في السياسية الخارجية الامر الذي يؤدي إلى عدم استحواد أي حزب بمفرده لتكوين أغلبية في الجمعية التشريعية وهذا ما حصل في الجمهورية الرابعة ومن الأحزاب السياسية الفرنسية الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب الجبهة الوطنية وهي احزاب يسارية اما الأحزاب اليمينية فهي حزب التجمع من أجل الجمهورية والاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية وحزب الوسط ان النظام الديمقراطي الفرنسي فيه خفايا تؤثر على السياسة الفرنسية داخلها وخارجها وهي نقابات وجمعيات عمالية ترتبط بمصالحها مع بعضها ان الأحزاب عندما تكون لها دور مسيطر عندما تكون مسيطره في الجمعية الوطنية ان الدستور الفرنسي يلزم السياسة والسياسيين باتخاذ مواقف تكون منصفة فرنسا الاقتصادية هي الأولى وهذا ما ركن عليه دستور 1958 دستور الجمهورية الخامسة اما موضوع المهوراة فان وسائل الاعلام تصوي دورا كبيرا في صياغة الفكر السياسي للراي العام الفرنسي وان الصحافة الفرنسية لتشكّل بالضرورة تعبيرا عن الراي العام الفرنسي بل لها دور هو العكس تماما أي انها تخلق جمهورون تبني أفكارها ومنطلقاتها أي هي وسيلة بث ودعوى لإفكار معينة يمكن ان

**ان لاسال في اشتراكيته أراد ان يعيد اليها فكرة الحب الاخوي، التي لقي ماركس بها بعيدا ، وعبر لاسال عن فكرة بقوله (ان من ينادي بفكري دولة العمال كمبدأ للمجتمع.... لا يمكن ان يهدف الى اطلاق هذه الصيحة الى التوفيق والمصالحة اللذين يضممان المجتمع كله تحت جناحيهما....**

تقول بشكل ادق ان كل صحيفة هي اداة ايدولوجيه هدفها صياغة المفاهيم المنتشرة من جهة وزرع ونشر مفاهيم جديدة من جهة اخرى وفيما يخص الصراع العربي الصهيوني فان الصهيونية واعيه للور الفعال الذي يمكن ان تؤديه وسائل الاعلام بالذات الصحافية في خدمة اهدافها السياسية لذلك فقط عملت على خلق جهاز اعلامي كخف متواجد في كل مكان اي انها جذت وسائل اعلامية مؤثرة لظهور صورة اسرائيل المشرفة ولتحرير وتحرير سياستها.

فان الاعلام الفرنسي مرتعا بلا حدود لذلك فالفرنسي كان يرى الامور في شرق الاوسط من خلال منظر صهيوني وان الاعلام الفرنسي الذي مال إلى الصهيونية اخذ يفسر قرار مجلس الامن رقم 1947الذي تقسيم الارض بل هو استعادة الصهيونية حقها التاريخي الذي سلبه العرب واغتصبوه خلال قرون عديدة لذا فالصراع لم ينصر الا من خلال وجهه النظر الصهيونية واذا عدنا الصحف الاعلامية نجد انها صحف مموله من قبل الصهيونية أو انها صحف يرأس تحريرها صهاينة معروفين في توجهاتهم ان الشعب الفرنسي معروف بحب مطالعته للصحف حيث ان الصحف فرانس سور والفيجارو والاوراروار طبع حوالي مليون نسخة وتتمتع باديولوجيا هذه الصحف انها عرقية عنصرية كارهه لكل عربي وانها من ناحية اخرى منابر اعلامية موالية للصهيونية حتى النهاية لذلك فان المشكلة اليهودية وحضارة الحركة الصهيونية تعдан من الاطروحات الرئيسية وترتكز على تبرير الممارسات الصهيونية وتشويه النضال الفلسطيني وتحريض من أجل مساعدة اسرائيل ومهاجمة الحكومة الفرنسية عندما ترفض السياسة الاسرائيلية هذا ما كتبه الصحف الفرنسية خلال حرب حزيران عام 1967 .

□ محام واعلامي

## الإدارة والمجتمع



### منى حيدر الطائي

بغداد

تتوقف المنظمة وإدارتها أساساً على مدى وجود حاجة اجتماعية معينة ،وعلى مدى توفيق المنظمة وإدارتها في تقسيم أعمال أو خدمات بذاتها فيما يحقق إشباعاً لتلك الحاجات .

وهناك تلازم بين حركية المنظمة والإدارة وحركة المجتمع ينشأ عنه تيار يؤدي إلى تفاعل بين الأفراد وأهداف المنظمة وإدارتها والبيئة . ويعتمد كل منهما على الآخر في سبيل تحقيق الأهداف . فالإدارة من أهم العوامل التي تؤثر في المجتمع ، كما أنها تتأثر بالصفات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي

أعضاء المنظمة التي يشرفون عليها ، فهناك مجتمعات تسبب مصاعب شديدة للإدارة عندما تسوس أمرها . (حسين عبد الحميد أحمد رشوان 2006 : 157) . وهناك مجتمعات متكاسلة يكتفي فيها الفرد بأقل ما يمكن ، ويرفض أن يعمل أي عمل ينتج له دخلاً زائداً عن الحد الأدنى وحتى لو لوكان وقته غير مشغول . وفي مثل هذه المجتمعات نجد الإدارة محددة نشاطها بمقدار الجهد الذي يمكن أن تستخلصه من المنفذين لبرامجها وسياساتها . وعموما تسعى المنظمات والإدارات فيها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية وعلى النحو الآتي :

- 1- القضاة على البطالة باعتبار أن تشغيل الأفراد هدف اجتماعي . للعمل على القضاء على بؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تفرزها البطالة .
- 2- تطوير هيكل القيم والعادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يتيح القضاء على السلوكيات الضارة بالفرد والمجتمع .
- 3- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة ، وذلك بتطوير أقاليم ومحافظات البلد ورفع معدل تحضرها لتصبح ماثلة أو قريبة من باقي المناطق التي سبقتها في التحضر .
- 4- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي ، وذلك بتوفير احتياجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات .
- 5- تحقيق العدالة في توزيع الثروة والإنتاج ، كي يتحقق عنصر الرضا النفسيلبناة المجتمع وبما يعكس على أدائهم الوظيفي وسلوكياتهم الاجتماعية .
- 6- إنكآء روح التعاون ، والعمل كفريق متكامل ، وإيجاد علاقات متطورة بين جميع العاملين وبين المنظمات الأخرى ذات العلاقة بالمنظمة كالجبهزين الموزعين والمستهلكين .

### اساليب ادارية

وتلعب العوامل الاجتماعية في المجتمع دوراً مؤثراً في الأساليب الإدارية التي تستخدمها الإدارة العامة كونها تساعد المنظمة في تحليلها للفرص والقيود الاجتماعية القائمة في البيئة .أيضاً نجد أن شيوع التقاليد الاجتماعية والتمسك بها يحدد درجة المرونة التي تلتزم بها هذه المنظمات في معالجة المشكلات السلوكية للعاملين والمتعاملين معها . كما تؤثر هذه التقاليد على معايير أنشطة الأداء التي تقوم بها هذه المنظمات . وتعد أنماط السلوك وأساليب المعيشة أحد المؤشرات التي تستخدم في تمييز مجتمع عن آخر أو جماعة عن غيرها من الجماعات الأخرى ، وهي تعد كذلك أحد المؤثرات القديمة التي تؤثر على المنظمات والإدارات ، حيث أن المنظمات التي لا تضع هذه الأنماط وتلك الأساليب في اعتبارها عند وضع سياستها يكون مصيرها الفشل في تحقيق أهدافها . لذا كان من الضروري للمنظمات أن تضع في حسابها توقعات أفراد المجتمع المستفيدين من خدماتها واحتياجاتهم التي تتماشى مع قيم وتقاليد المجتمع ،ومن ثم تكون تلك السلع والخدمات محققة لرغباتهم ومحققة لطموحاتهم . وبذلك تضمن خلق علاقات إيجابية مع مكونات المجتمع المتنوعة . ويلاحظ هنا أن القوى الاجتماعية لا تختلف في تركيبها من بلد إلى آخر فحسب ، بل تختلف باختلاف المناطق داخل البلد الواحد ، وتؤثر القوى الاجتماعية على نمط وممارسات الادارة نفسها ، فنمط الإدارة الأمريكية يختلف عن مثيلاتها في أوروبا واليابان .وتبدو أهمية التغيرات الاجتماعية للبيئة عند التخطيط لاستغلال الفرد البيئية في الأسواق المحلية والدولية بقصد تحقيق أهداف تجارية أو صناعية أو خدمية . لأن الأسواق تتكون من مجموعات من الناس يحملون طبائع وسلوكيات مختلفة بحسب بيئاتهم المتشابهة وينبغي وبين مقاصدهم البيئي وما يحويه من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية . وعلى هذا فإن تحليل الجوانب الاجتماعية والنفسية للبيئة المجتمعية يعتبر من المهام الرئيسية للإدارة . والقيام بهذا التحليل يستدعي من الإدارة الرجوع إلى مجموعة القوى الاجتماعية كالجوانب الجغرافية والمؤثرات النفسية والعادات المكتسبة والحضارة القائمة .